

Distr.: General
5 October 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لفترة أولية مدتها ستة أشهر، تمتد من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/2017/604)، والتقدم المحرز في إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وبما أن هذا هو تقريره النهائي عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإنه يعرض أيضاً لمحة عامة عن إنجازات البعثة، بما في ذلك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

ثانياً - التطورات في الميدان

ألف - التطورات السياسية

٢ - بعد ثمانية أشهر من تولي رئيس هايتي، جوفينيل مويز، منصبه، يواصل البلد اتخاذ خطوات لزيادة توطيد دعائم الديمقراطية والاستقرار. ولكن لا تزال الانتخابات غير المباشرة لإنشاء المجالس والجمعيات على مستوى البلديات والمقاطعات وعلى المستويات المشتركة بين المقاطعات، على النحو المتوخى في الدستور، متعثرة. وفي ١٤ تموز/يوليه، أكمل المجلس الانتخابي المؤقت الخطوة الأولى من أربع خطوات، وهي تعيين أعضاء ١٤٠ جمعية بلدية. وقدم بعد ذلك النتائج في ٢١ تموز/يوليه إلى الحكومة لنشرها في الجريدة الرسمية. ودعا الزعماء الدينون وقادة المجتمع المدني إلى نشر النتائج، مما يتيح استمرار العملية، مع المضي في الوقت نفسه قدماً في حوار وطني بشأن النظام الانتخابي. ومع ذلك ففي ٢٥ آب/أغسطس، وفي محاولة للحد من احتمال نشوب نزاع مؤسسي بين الهيئات التي سُنَّخَبَ وغيرها من الهياكل اللامركزية القائمة، أوصى الفرع التنفيذي بتعليق العملية، ريثما ينقح البرلمان القوانين ذات الصلة التي تنظم الحكم المحلي. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أكد مجلس الشيوخ تلقي ثلاثة مراسيم رئاسية من عام ٢٠٠٦، قامت الحكومة بتعديلها من أجل توضيح مهام مختلف الهيئات التي تشكل هيكل الحكم المحلي.



٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت حكومة هايتي خطوات حاسمة صوب إعادة تعبئة القوات المسلحة الهايتية بهدف إنشاء قوة قوامها ٣٠٠٠ جندي خلال فترة رئاسة الرئيس موييز التي تمتد خمس سنوات. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أكدت وزارة الدفاع تلقي طلبات من ٢٣٥٠ مرشحا، من بينهم ٣٥٠ امرأة، من أجل الدفعة الأولى التي تضم ٥٠٠ مجند عسكري. وجرت العملية في مواجهة خلفية من الحذر والقلق اللذين أعرب عنهما برلمانيون وقادة أحزاب ومدافعون عن حقوق الإنسان وخبراء أمن. وكان عدم وجود إطار متفق عليه للعملية وإمكانية تسييسها، نظرا لأن الحكومة هي التي تتولى التجنيد المباشر في ضوء عدم وجود رئيس لهيئة الأركان العامة للجيش من الأسباب الرئيسية للقلق. وأثيرت أيضا شواغل مفادها أن هذه الجهود ستعيد توجيه الموارد المحدودة المتاحة للأولويات الإنمائية للبلد، بما فيها الشرطة الوطنية الهايتية.

٤ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، رفع الرئيس موييز الحد الأدنى اليومي لأجور العاملين في مصانع التجميع إلى ٣٥٠ غورد هايتي، وهو أعلى بقليل من مبلغ ٣٣٥ الذي أوصى به المجلس الأعلى للمرتبات، وأقل بكثير من مبلغ ٨٠٠ غورد هايتي الذي طلبته النقابات العمالية. وسعت أيضا الحكومة إلى معالجة عدد من القضايا الرئيسية التي تواجه البلد من خلال إنشاء ثماني لجان رئاسية تضم ممثلين عن القطاعات الوطنية، من بينها لجنتان جديدتان معنيتان بالإصلاح الصحي وبالابتكار والتكامل الاجتماعي والمهني للشباب. وعلاوة على ذلك، كتفت أيضا برنامجها الرائد، وهو "قافلة التغيير"، المصمم من أجل تعزيز تقديم الدولة للخدمات وتحسين الظروف المعيشية للسكان، لا سيما في المناطق الريفية. ووسع نطاق البرنامج بحيث امتد إلى نصف المقاطعات العشر في البلد، ويعتبر الدعامة الرئيسية لاستراتيجية الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تنشيط الإنتاج الزراعي والاستثمار في البنية التحتية العامة، بغية تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات الاجتماعية الأساسية. وأعلن الرئيس أيضا خططا لتنفيذ حل على الصعيد الوطني لنقص الطاقة الذي يواجهه البلد.

٥ - وفي البرلمان، ظل التقدم المحرز بشأن جدول الأعمال التشريعي المشترك بطيئا، وأدى معدل التغيب المتزايد خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس إلى تعليق بعض الجلسات. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، عندما انتهت السنة التشريعية لعام ٢٠١٧ رسميا، لم يكن مجلسا البرلمان قد اعتمدا سوى ثلاثة مشاريع قوانين، وقُدمت إلى الفرع التنفيذي، ليصل مجموع مشاريع المقترحات التي طُرحت للتصويت عليها واعتمدت حتى وقت تقديم التقرير إلى ٤ من بين ٥١ مشروعا مقترحا ضمن البرنامج التشريعي المشترك. وشملت قوانين بشأن ساعات العمل، وبشأن صندوق التعليم الوطني، وبشأن الطيران المدني. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرلمان إلى الفرع التنفيذي في ١٢ أيلول/سبتمبر مشروع الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بصيغته المعتمدة من قبل المجلسين. وأثارت الميزانية انتقادات بسبب ما زعم عن اختلال في التمويل فيما بين مؤسسات الدولة، وفرض ضرائب مباشرة إضافية جديدة من شأنها أن تؤثر على أصحاب الدخل المنخفض. وعلاوة على ذلك، اشتكى المجتمع المدني والقطاع الخاص من عدم استشارتهما، وفقا للممارسة المتبعة من جانب الإدارات السابقة.

٦ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، قام المجلسان الأعلى والأدنى للبرلمان، من أجل بدء خطوات لتشكيل المجلس الانتخابي الدائم، بتشكيل لجنة مؤلفة من المجلسين لاختيار ثلاثة ممثلين للبرلمان للتعين في المجلس الانتخابي الذي يضم تسعة أعضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق أيضا المجلس الأعلى للسلطة

القضائية دعوة موجهة للمرشحين لاختيار ممثلهم الثلاثة. ومن المتوقع أن يتخذ الفرع التنفيذي إجراءً مماثلاً في الفترة المقبلة.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت الأحزاب السياسية المعارضة وممثلو المجتمع المدني دعوات لإجراء حوار وطني لمعالجة المظالم الاجتماعية الاقتصادية الجارية التي يتعرض لها عمال المصانع، والمعلمون، وموظفو القضاء والرعاية الصحية. وشرعت خمسة أحزاب من يسار الوسط، مدرجة تحت مظلة "التحالف السياسي للقوى الناشطة للأمة"، في خطوات لدعم التواصل بين الحكومة وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني، وتحديد طريق للمضي قدماً في هذا الحوار الذي يشمل، في جملة أمور، الإصلاح الدستوري، والانتخابات غير المباشرة، والجدول الزمني للدورة الانتخابية المقبلة المقررة في عام ٢٠١٩. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع اثنا عشر من أحزاب المعارضة الحليفة والمعتدلة مع الفرع التنفيذي، بدعوة من الرئيس موييز، لمناقشة سبل تحسين أداء الأحزاب السياسية. بيد أن المناقشات ركزت أساساً على الميزانية الوطنية المتنازع عليها، التي طلب قادة الأحزاب تنقيحها قبل نشرها. وطلبت أيضاً ستة أحزاب معارضة أخرى، رفضت دعوة الرئيس، إجراء مزيد من التنقيح للميزانية قبل الاجتماع بالرئيس. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أطلقت تحاديات النقل العام إضراباً على الصعيد الوطني، احتجاجاً على الميزانية الوطنية، التي من المقرر أن تدخل حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

باء - الأمن

٨ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة نسبياً عموماً ولم تتأثر بالانسحاب الجاري لقوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والتخفيضات في وجود شرطة الأمم المتحدة. ولم تقع حوادث كبيرة، على الرغم من استمرار بعض التوترات المرتبطة بالمظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٩ - وتشير إحصاءات الجريمة التي جمعتها الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى حدوث انخفاض في حالات القتل إلى ١٨١ ضحية (منهم ١٧ امرأة) بالمقارنة بما عدده ٢٥٩ خلال الربع السابق؛ ووقعت نسبة ٧١ في المائة من جرائم القتل في منطقة بور - أو - برنس المتروبولية، على نحو يتماشى مع الاتجاهات التاريخية. وانخفض عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها من ١٣٩ إلى ٨٩؛ وتمثل النساء ٩٩ في المائة من الضحايا. ولكن تزايدت حالات الاختطاف من ٨ إلى ١٢ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها ٧ نساء. ولا يزال نقص الإبلاغ وثقافة الإفلات من العقاب منتشرين.

١٠ - وأفيد بوقوع ما مجموعه ١٦٢ احتجاجاً عاماً، شهد ٣٩ منها (٢٤ في المائة) قدراً من مستويات العنف التي تراوحت بين استخدام حواجز الطرق والرشق بالحجارة والاعتداءات وإطلاق النار. ويمثل هذا انخفاضاً مقارنة بما عدده ٢٦٤ حادثاً أُبلغ عنها في الربع السابق، وكانت ٧٣ منها من الحوادث العنيفة (٢٨ في المائة). وشهدت منطقة بور - أو - برنس المتروبولية نسبة ٥٣ في المائة من هذه الحوادث، تليها المقاطعة الوسطى عند نسبة ٧ في المائة. وكانت الاحتجاجات صغيرة الحجم عموماً، حيث شارك أقل من ١٠٠٠ شخص في كل حادث من تلك الحوادث البالغ عددها ١٦٢ حادثاً. ووقعت معظم هذه الاحتجاجات، ومنها أحدثها بعد اعتماد الميزانية، بسبب المظالم الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالعمالة، والتعليم، والبنية التحتية، وتكاليف المعيشة، وإدارة الحدود.

١١ - وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية، فقام بوضع ١٥٨٧ نقطة تفتيش مؤقتة مشتركة، وتسيير ٢٠٣٢ من الدوريات الراجلة، و ١٢٤٦٨ من الدوريات الراكبة، وتنفيذ ١٩٢ من العمليات المشتركة، منها ١٢٧ عملية في منطقة بور - أو - برنس المتربولية. ونفذت القوات العسكرية ٥٧٦ عملية، كانت ٣ منها دوريات مشتركة تضم ضباطا من الشرطة الهايتية ومن شرطة البعثة.

جيم - الشرطة الوطنية الهايتية

١٢ - واصلت الشرطة الوطنية زيادة قدراتها لكفالة النظام العام وتوفير الأمن لمواطني البلد. وواصلت الدفعة الثامنة والعشرون، التي تتألف من ١٠٢٩ طالبا، من بينهم ١٢٧ امرأة، تدريبها الأساسي الذي امتد سبعة أشهر والذي بدأ في أيار/مايو. وعند التخرج في كانون الأول/ديسمبر، سيزيد حجم قوة الشرطة الوطنية ليلعب حوالي ١٥٠٠٠ ضابط، وهو ما يمثل نسبة لعدد ضباط الشرطة إلى عدد السكان تبلغ ١,٣٦ ضابط شرطة لكل ١٠٠٠ نسمة، منهم نسبة ٩,٥ في المائة من النساء. ويبلغ الهدف المستهدف في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ ما عدده ١٨٠٠٠ ضابط، أي بنسبة ١,٥١ إلى كل ١٠٠٠ نسمة، و ١٢ في المائة من النساء. واستمر تجنيد ١٠٠٠ طالب مستهدف من أجل الدفعة التاسعة والعشرين بإجراء اختبارات بدنية وطبية. ويجري حاليا بناء البنية الأساسية للشرطة الوطنية وإعادة تأهيلها وتحسينها، بتنفيذ ٧٤ مشروعا من مشاريع التشييد و ٣٨ مشروعا ترمي إلى توفير معدات لوجستية وأثاث، بما في ذلك إنشاء أربعة مراكز للشرطة في مقاطعة أرتيبونيت، ومركز في مقاطعة غراند آنس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتملت عملية شراء مجموعات مواد مكافحة الشغب وإدارة مسرح الجريمة، مع تقديم التدريب اللازم.

١٣ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مساعدة الشرطة الوطنية في التشاور بشأن خطة التنمية الاستراتيجية الخمسية واعتمادها وتنفيذها، بسبل منها تطبيق نهج منقح للتوجيه وإسداء المشورة تم وضعه كجزء من استراتيجية البعثة للانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وواصلت شرطة الأمم المتحدة أيضا العمل مع قوة الشرطة الوطنية لتعزيز قدرتها على التصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني من خلال الدعوة والدعم التقني والمالي. وشمل ذلك تدريباً على التحقيق في الجرائم الجنسية، أجري بالاشتراك مع مكتب تنسيق شؤون المرأة وفرق العنف الجنساني التابعة للشرطة الوطنية. وقدمت البعثة أيضا دعماً تقنيا وماليا إلى وزارة شؤون المرأة وحقوقها من أجل تنظيم حلقة عمل بشأن المرأة وسيادة القانون.

دال - سيادة القانون وحقوق الإنسان

١٤ - استمر التقدم في أداء السلطة القضائية محدوداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم اكتمال تعيينات المحكمة العليا، وإلى الإضراب العام الذي دعا إليه العاملون في المحاكم في تموز/يوليه وأصاب أعمال المحاكم الابتدائية في جميع أنحاء البلد بالشلل حتى ٢ آب/أغسطس. وفي غياب ردّ حكومي على مطالبهم بتحسين الأجور والحصول على التدريب والتأمين الصحي، استأنف هؤلاء العاملون الإضراب في ٢٢ آب/أغسطس. وبدأ مجلس الشيوخ، بعد اجتماع مع العاملين، مفاوضات مع الحكومة في إطار توسّطه للتوصل إلى اتفاق، وفي ٢٤ آب/أغسطس، استأنف العاملون مهامهم، وبدأت من جديد جلسات الاستماع الجنائية.

١٥ - وفي ٣ آب/أغسطس، اقترح مجلس الشيوخ ١١ مرشحاً من بين ١٨ مرشحاً أُدرجوا على قائمة مختصرة لملء المقاعد الشاغرة الستة في المحكمة العليا (ثلاثة لكل مقعد حسب ما يقتضيه الدستور). ولم تُصدّر بعد دعوة أخرى لطلب مرشحين من أجل استكمال القائمة. وفي ١٤ آب/أغسطس، انتهت لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالعدالة والأمن والدفاع الوطني من عقد سلسلة من المنتديات العامة بشأن مشروع للقانون الجنائي ومشروع لقانون الإجراءات الجنائية. وبدأ مجلس الشيوخ في استعراض مشروع القانون المتعلق بالمساعدة القانونية في أوائل آب/أغسطس؛ وبمجرد اعتماده سينتقل إلى مجلس النواب من أجل استعراضه. بيد أن البرلمان لم يعلن عن جدول زمني أو عن الإجراءات المتعلقة باعتماد هذه المشاريع.

١٦ - ومن خلال الإدارة الآنية للملفات القضائية، أغلق مكتب المدعي العام في بور - أو - برنس ١٠٠ قضية من أصل ٢٨١ قضية جرى النظر فيها. وفي الوقت نفسه، عاجلت مكاتب المساعدة القانونية ١٨٤٨ حالة، مما أسفر عن إطلاق سراح ١٠٠٣ أشخاص، وإصدار ٤٧ حكماً بالإدانة وإغلاق ٣٦٩ حالة؛ وجهزت ٣٨٦ حالة من حالات الاحتجاز قبل المحاكمة في لي كاي وكاب هايسيان، وأففلت ١٤٧ حالة، مما أدى إلى إطلاق سراح ٨٣ فرداً. وحتى ٢١ آب/أغسطس، في إطار برنامج جديد نفذته وزارة العدل والأمن العام للتجديد بجلسات الاستماع، استمعت المحكمة الابتدائية في بورت - أو - برنس، إلى ٤٤ قضية أسفرت عن ١٣ حكماً بالإدانة، و ٧ أحكام بالبراءة، و ٤ إحالات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير بدأ مكتب خاص، أنشئ في وزارة شؤون المرأة وحقوقها من أجل التعامل مع قضايا العنف الجنسي والعنف الجنساني في لي كاي، في تجهيز ٣٣ قضية.

١٧ - وبالرغم من التقدم المشار إليه أعلاه، فإن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة وَاكْتِظاظ السجون لا يزالان يثيران شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان. وحتى ١١ أيلول/سبتمبر، كانت السجون الهايتية بما ٥٤٤ ١١ محتجزاً، من بينهم ٣٩٤ من النساء و ٣٠٧ من الذكور الأحداث و ٢٠ من الإناث الأحداث. وكان ٧٤ في المائة من المحتجزين ينتظرون المحاكمة، مما يعكس زيادة قدرها ٣ في المائة منذ تقرير السجون السابق. وزادت الوفيات رهن الاحتجاز إلى ١٥٨ حالة حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر، بالمقارنة مع ١١٣ حالة أُبلغ عنها خلال عام ٢٠١٦. وأُكْمِلَ. وقُدِمَ إلى الرئيس التقرير الأول للجنة الرئاسية الخاصة المعنية بأحوال السجون؛ ولا يزال من المنتظر تنفيذ توصياته.

١٨ - واستمر برنامج سيادة القانون المؤقت المشترك لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في دعم الأنشطة الرئيسية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في هايتي، بما يشمل، في جملة أمور، تقديم المساعدة في وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، ووضع القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية ومشروع قانون السجون. وإضافة إلى ذلك، مولت البعثة عقد ١٨ حلقة عمل تدريبية في أنحاء البلد بشأن إدارة الأمن من أجل موظفي الإصلاحات الهايتيين؛ ووضع خطط الطوارئ لموظفي الإصلاحات في حال وقوع حوادث أمنية كبيرة؛ وحفظ الملفات القضائية في المحكمة الابتدائية في بور - أو - برنس للحفاظ على السجلات القانونية الحيوية في إطار مكافحة الفساد؛ وتدريب ٢٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية على تقنيات مكافحة الشغب وشراء المعدات المتصلة بذلك.

١٩ - وفي مجال الإصلاحات، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، من خلال صياغة خطط العمل المتصلة بها؛ وتنفيذ ١٥ توجيهها، بشأن مسائل منها المسائل الجنسانية ومسائل الصحة العقلية؛

وتصميم خارطة طريق لتحسين الخدمات الصحية في السجون؛ وتحليل حالات الوفاة التي تحدث في الاحتجاز. وقامت البعثة، بالتنسيق مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بتمويل تدابير مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية من أجل احتواء وباء الكوليرا في السجون الهايتية، وساعدت في إجراء جولتين من التخصيص ضد داء الكوليرا لأكثر من ٣١٤ محتجزاً في السجن المدني في بور - أو - برنس، مع تيسير عقد مشاورات لضمان فعالية الإجراءات الرامية إلى منع وقوع أحداث صحية مماثلة أو إلى الاستجابة لها على النحو السليم.

٢٠ - وفي إطار برنامج بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للحد من العنف المجتمعي، واصلت البعثة دعم الشباب في المجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق التي كان عنف العصابات يشيع فيها، بسبل منها المساعدة على إعادة الإدماج الاجتماعي لـ ٨٠ من الأحداث، منهم ١٠ فتيات؛ وتوفير أنشطة التوعية بشأن بناء السلام، والمسؤولية المدنية، والقيادة، والمسائل الجنسانية، ومنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها؛ وتمويل التدريب المهني والأنشطة المدرة للدخل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل البرنامج إلى ٨٧ ٧١١ من المستفيدين من خلال ٣١ مشروعاً بقيمة مجموعها ٥ ملايين دولار قبل اكتمالها في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٢١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الدعوة إلى إجراء تحقيقات أكثر انتظاماً في استعمال القوة والأسلحة النارية من جانب ضباط الشرطة الوطنية. ولا يزال التمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية، والسن، والإعاقة، والميل الجنسي منتشرًا على نطاق واسع بما في ذلك أثناء عمليات إنفاذ القانون، مؤدياً إلى عدم المساواة في معاملة الفئات الضعيفة أمام القانون. وقامت منظمات المجتمع المدني في هايتي والشركاء الدوليون وبعثة الأمم المتحدة بتسليط الضوء على الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في ما يتعلق بمشاريع القوانين بشأن حسن السلوك الأخلاقي وبشأن الزواج، التي اعتمدها مجلس الشيوخ في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ آب/أغسطس والتي يبدو أن أحكامها تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأقليات أخرى. وما زال يتعين على الحكومة أن تعهد بحقوق الإنسان إلى وزارة معينة، أو أن تعين أمين مظالم وطني جديد لحقوق الإنسان، وهو منصب أعد البرلمان من أجله قائمة مختصرة تضم ثلاثة مرشحين. ولا يزال الإفلات من العقاب قائماً بالنسبة لانتهاكات من بينها أخطر الانتهاكات المرتكبة في الماضي، حيث لم يسجل أي تقدم في الدعاوى القضائية الشهيرة المتعلقة بدوفالبيه وجان ليوبولد دومينيك.

هاء - الشؤون الإنسانية والتنمية

٢٢ - لا تزال هايتي تواجه تحديات إنمائية متعددة تستلزم تنفيذ إصلاحات هيكلية لكفالة تمكن المؤسسات الوطنية من التنفيذ الفعال من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب، ولبناء المرونة اللازمة للتعامل مع الأزمات الإنسانية المتكررة.

٢٣ - وفي حين أن إعصاري إيرما وماريا، اللذين مرا على الجزء الشمالي من هايتي في ٧ و ٢١ أيلول/سبتمبر، لم يتسببا في أضرار كبيرة، فإن البلد لا يزال ضعيفاً في مواجهة الأخطار الطبيعية ومعرضاً لأخطارها. وتظهر التحديات الإنمائية الطويلة الأجل نتيجة جوانب القصور النظامية، من قبيل استمرار أوجه التفاوت الرأسي والأفقى، ونقص إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي، وعدم كفاية الاستثمارات في الرعاية الصحية والتعليم، وعدم موثوقية الإمداد بالطاقة. وتواصل الحكومة

الاضطلاع بدور قيادي أكبر فيما يتعلق بخطة التنمية، كما يتبين من البرنامج الرئاسي المذكور آنفاً، "قافلة التغيير"، ومن خلال الاستثمارات الرامية إلى تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٧ الذي يشكل جزءاً من خطة الاستجابة الإنسانية الهايتية لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، لم يجز تجميع إلا ما يقل عن نسبة ٢٠ في المائة (٥٧ مليون دولار) من أصل المبلغ البالغ ٢٩١,٥ مليون دولار، اللازم للمتكمين من تقديم المساعدة الطارئة إلى ٢,٤ مليون شخص من السكان الضعفاء. وتركزت الغالبية العظمى من هذه المساعدة على التدابير الرامية إلى تخفيف وطأة انعدام الأمن الغذائي، وتوفير المأوى والمواد غير الغذائية.

٢٥ - ومكافحة الكوليرا مستمرة، وانخفض نتيجة لذلك عدد الحالات المشتبه في الإصابة بها. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ أيلول/سبتمبر، أفادت وزارة الصحة العامة والسكان بوجود ٢٧٧ ٩ حالة من حالات الاشتباه بالإصابة بالكوليرا بالمقارنة مع ٢٧٦ ٢٥ حالة في الفترة المناظرة في عام ٢٠١٦، وانخفض مجموع الوفيات بنسبة ٥٧ في المائة (٢٤٥ حالة وفاة في عام ٢٠١٦). ومع ذلك فإن وجود ١٠٥ حالات وفيات لا يزال أمراً يستوجب الأسف. وفي ١٠ آب/أغسطس، اشترك رئيس وزراء هايتي، جاك غي لافونتان، وممثلي الخاصة إلى هايتي في رئاسة الاجتماع الثامن للجنة الرفيعة المستوى للقضاء على الكوليرا. وأكد رئيس الوزراء مجدداً على الخطة الوطنية العشرية للقضاء على الكوليرا كأساس للنهج السياسي الجديد للحكومة، فضلاً عن المشاركة المتجددة للحكومة مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين تحقيقاً لهذه الغاية. واتفقت الحكومة وشركاؤها أيضاً على إجراء تقييم لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بغية تحديد أولويات التدخلات القصيرة والمتوسطة الأجل ووضع استراتيجية تمويل واقعية. وتتولى مبعوثي الخاصة إلى هايتي، قيادة الجهود الرامية إلى تأمين الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ الخطة الوطنية وأيضاً نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي، الأمر الذي سيكون بالغ الأهمية في الحفاظ على التقدم المحرز في وقف انتقال المرض. ومما يثير القلق بشكل خاص مسألة تمويل أفرقة الاستجابة السريعة، المعرضة لنقص التمويل بحلول نهاية العام.

٢٦ - وفي إطار نهج الأمم المتحدة الجديد، يجري تنفيذ مشروع تجريبي مجتمعي في ميرباليه يشمل، في جملة أمور، تنفيذ المشاريع المجتمعية التي تم تحديدها من خلال عملية تشاورية تضم الممثلين المحليين والقيادات الرسمية وغير الرسمية وكذلك الأسر التي تأثرت بالكوليرا والفئات الضعيفة الأخرى.

٢٧ - واستناداً إلى الانخفاض الذي تحقق في عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المرتبطة بالإيدز، أفرت وزارة الصحة العامة والسكان الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ التي صاغها البرنامج الوطني للإيدز بالاشتراك مع الشركاء الوطنيين والدوليين. وتهدف الخطة إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية في هايتي بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٨ - وفي ٣ آب/أغسطس، سجلت المنظمة الدولية للهجرة عودة ١٢١ ٢١٥ شخصاً من الجمهورية الدومينيكية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومن المرجح أن يستمر احتياج هذه المجموعة إلى المساعدة في تحديد وضعها القانوني. وما زال ٨٦٧ ٣٧ شخصاً مشردين داخل هايتي منذ زلزال عام ٢٠١٠، ويعيشون في ٢٧ مخيماً بدون التوصل لحلول دائمة لحالتهم.

٢٩- واستمر تباطؤ النمو الاقتصادي الحقيقي، وبقي معدل التضخم عند نسب تتجاوز ١٠ في المائة، وبلغ ذروته ببلوغ نسبة ١٥,٦ في المائة في تموز/يوليه ٢٠١٧. ومع ذلك حقق الغورد الهايتي ارتفاعاً في قيمته، للمرة الأولى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ويرجع ذلك، إلى حد ما، إلى الاستقرار السياسي. وتشير الزيادة في النفقات الرأسمالية، من خلال الاستثمارات المتصلة "بقافلة التغيير"، إلى تحول في السياسة العامة من أجل إتاحة حيز مالي للنفقات ذات الأولوية وذلك من خلال إلغاء إعانات الوقود وترشيد الإنفاق على السلع والخدمات. وعلى الرغم من القيود المالية الواضحة، فقد ناصر الشركاء في التنمية رصد مخصصات قوية من أجل القطاعات الاجتماعية والمعرّزة للنمو. ويعد الاقتراض المحلي واللجوء إلى الاقتراض بشروط غير ميسرة عاملين يمكن أن يعرضا للخطر استقرار الاقتصاد الكلي، الذي هو ضروري من أجل مواصلة تدعيم المؤسسات وتعزيز النمو. ومن شأن إعادة هيكلة شركة الكهرباء المملوكة للدولة، التي تحقق خسائر، بهدف إلغاء التحويلات الحكومية المقدمة لتغطية العجز الذي تعاني منه، أن يؤدي إلى توفير حيز مالي لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية والصحة والتعليم.

٣٠- وبدأت المشاورات بين الحكومة والشركاء في التنمية بشأن مبادرة مشتركة ترمي إلى تعزيز فعالية المعونة. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة منع ٢٥٧ منظمة غير حكومية من العمل في هايتي، بسبب عدم امتثالها لأنظمة الدولة، بما في ذلك عدم تقديمها تقارير دورية إلى الحكومة. ويصنع فريق الأمم المتحدة القطري خطة العمل المشتركة مع النظراء الوطنيين، عقب التوقيع في ٢٩ حزيران/يونيه على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١. ويتواءم إطار العمل مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وبرنامج الحكومة، ويعطي الأولوية للحد من الفقر وتعزيز العمالة؛ والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات النوعية الجيدة، والاستفادة منها؛ والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة؛ والقدرة على الصمود؛ وتحسين الحكم. ويقدم الفريق القطري أيضاً الدعم للاحتياك الوطني لأهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ضرورة أن تكتسب العملية زخماً، فمن المتوقع بحلول نهاية عام ٢٠١٧، أن يؤدي إجراء تحليل متكامل سريع وتشكيل بعثة مشتركة بين الوكالات تُعنى بدمج السياسات وتسريعها ودعمها، إلى وضع خارطة طريق حكومية بشأن تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٣١- وحتى ٢٢ آب/أغسطس، كانت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد صرفت ما قدره ٣٩٤,٣٢ ٩٩٩ دولاراً من ميزانية المشاريع السريعة الأثر للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، البالغة ثلاثة ملايين دولار، إذ نُقِذت ٥٨ مشروعاً استفاد منها ١٥٠ ٥٩٢ شخصاً، من بينهم ٩٠٨ ١٠٧ من النساء. وركزت المشاريع، في المقام الأول، على سيادة القانون والحكم الرشيد والبنية التحتية العامة وتوفير مياه الشرب لمنع الأمراض المنقولة عن طريق المياه، بما فيها الكوليرا.

ثالثاً - مرحلة الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

٣٢- تماشياً مع القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، ولضمان تلبية الاحتياجات المتبقية اللازم استيفائها لتحقيق الاستقرار في البلد، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تنفيذ خطتها الشاملة المتعلقة بانسحابها والخطة الانتقالية المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، من أجل كفاءة الانتقال السلس للأصول والمهام إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وإلى السلطات الهايتية والفريق القطري والشركاء الآخرين، بحلول تاريخ إغلاق البعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٣ - وستنتقل المجالات الرئيسية الصادرُ بها تكليف التي تولتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومنها مهام المساعي الحميدة والعمل المرَكز على سيادة القانون والإصلاحات في نظام العدالة وتطوير الشرطة وحقوق الإنسان، إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بينما سيُقدم، عن طريق الفريق القطري، دعمُ الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بالحُكم، وذلك إذا سمحت الموارد بذلك. وفي ما يتصل بسيادة القانون، ظل البرنامج المؤقت المشترك حَجَرَ الزاوية في عملية الانتقال، مع قيام عدد من الوكالات والصناديق والبرامج بتنفيذ أنشطة ترمي إلى التمهيد لبناء المؤسسات والقدرات في الأجل الطويل. وستعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بشكل وثيق مع الفريق القطري، لضمان مواصلة انتقال المهام اللازمة لتحقيق إصلاحات في مجال سيادة القانون. وتم نقل أنشطة أخرى، مثل إدارة الحدود والمهام المتخصصة التي تتولاها الشرطة، إلى السلطات الوطنية.

٣٤ - وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت ممثلي الخاصة وأعضاء آخرون في فريق القيادة العليا للبعثة مشاوراتٍ مع رئيسي الدولة والحكومة بشأن العملية الانتقالية، وسافروا إلى جميع عواصم المقاطعات لإبلاغ السلطات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بالتغييرات في وجود الأمم المتحدة في البلد. واستُكمل هذا التعاون مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي باستراتيجية اتصالات عامة استُفيد فيها، بصورة مكثفة، من محطة إذاعة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على موجة التضمين الترددي FM وكذلك من وسائل التواصل الاجتماعي؛ واستخدام القيادة العليا لوسائل الإعلام؛ ونشر مقالات في وسائل الإعلام الهايتية، وتنظيم فعاليات دعوية محددة الأهداف.

ألف - العنصر العسكري

٣٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تنفيذ الانسحاب العسكري المحلي، تماشياً مع الخطة المتفق عليها، وبالتنسيق الوثيق مع عنصر الشرطة في البعثة والشرطة الوطنية والمعنيين بدعم البعثة. وأوقفت السرية الفلبينية عملياتها في ١٥ تموز/يوليه، وأعيد أفرادها إلى وطنهم في النصف الأول من آب/أغسطس. وتلى ذلك وقفُ عمليات المستشفى العسكري للأرجنتين في ١٥ آب/أغسطس وإعادةُ موظفيها إلى الوطن بعد ذلك. وأوقفت كتيبة المشاة البرازيلية وسريتان من المهندسين من باراغواي والبرازيل عملياتها في ١٠ أيلول/سبتمبر، وكانت عملياتها قد استؤنفت مؤقتاً قبل ذلك بسبب إعصار إيرما. وأوقفت الوحدة الجوية البنغلاديشية، وهي آخر الوحدات العسكرية العملياتية، عملياتها في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وستُعاد جميع العناصر العسكرية المتبقية بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٦ - وبحلول ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ستكون بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد سحبت ما مجموعه ٢١٤٧ فرداً عسكرياً منذ اتخاذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)؛ وسيوقف أفراد القوات المتبقون، وعددهم ١٩٥ فرداً، منهم ٢٦ ضابطاً من ضباط الأركان العسكريين، عملياتهم في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وسيعادون إلى وطنهم بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وطيلة عملية الخفض التدريجي، شاركت الوحدات الهندسية التابعة للعنصر العسكري بنشاط في عمليات إغلاق المعسكرات وتجديدها، بينما وقّرت القوات الأمنَ لعمليات إغلاق المعسكرات وتسليمها إلى الحكومة المعنية وأصحاب الأملاك الخاصة.

باء - عنصر الشرطة

٣٧ - شرعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في خفض عنصر الشرطة التابع لها، وأكملت انسحاب أربع من وحدات الشرطة المشكّلة في ١٨ آب/أغسطس، وذلك بعد وقف عمليات الوحدات التابعة لبنغلاديش (الوحدة ٢)، وباكستان والأردن (الوحدة ١) والهند (الوحدة ٣) وإعادة أفرادها إلى الوطن، مما أدى إلى بلوغ القوام المأذون به المؤلف من سبع وحدات شرطة مشكلة تضم ٩٨٠ ضابطاً من أجل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وفي إطار التحضيرات لإنشاء البعثة الجديدة، يجري حالياً نشر ثلاث وحدات شرطة مشكّلة في المقاطعة الغربية ووحدة في كل مقاطعة من مقاطعات أرتيبونيت وجراند آنس ونيس والمنطقة الشمالية، حيث تواصل هذه الوحدات تقديم الدعم العملي للشرطة الوطنية في المناطق التي لا يزال وجودها فيها ضعيفاً.

٣٨ - وفي موازاة ذلك، لا يزال خفض عدد أفراد ضباط الشرطة مستمراً. وبحلول موعد إغلاق البعثة، سيكون ٤٧٧ من هؤلاء الأفراد قد أعيدوا إلى وطنهم من أجل بلوغ القوام المأذون به البالغ ٢٧٤ ضابطاً ينتشرون في جميع المقاطعات العشر للبلد وينفذون برنامجاً جديداً للإرشاد والمشورة يستهدف الكوادر المتوسطة والرفيعة المستوى في الشرطة الوطنية الهايتية، وقد بدأ تنفيذه في الفترة ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، على المستويين المركزي والمحلي، بالتشاور الوثيق مع قيادة الشرطة الوطنية. وسيكتسي الاستعراض والتنفيذ الجاريين للنهج الجديد إزاء تطوير الشرطة أهمية محورية في تعزيز قدرات كبار ضباط الشرطة وتعزيز تأهيلهم المهني بالكامل، بما يتماشى مع أولويات الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

جيم - العنصر المدني

٣٩ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تنفيذ خطة خفض التدريجي للعنصر المدني فيها، مع التركيز على انتقال المجالات الرئيسية الصادر بها تكليف إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ومنها مجالات بذل المساعي الحميدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتطوير الشرطة، وذلك لتأمين ما يكفي من قدرات الدعم اللازمة لإغلاق البعثة. وتماشياً مع خطة خفض على مراحل للعنصر المدني، أنهت البعثة خدمة ٦٢١ موظفاً في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر، وستنتهي خدمة الموظفين الـ ٦١١ المتبقين بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٠ - وشرعت البعثة أيضاً في التخفيف من أثرها المادي، وأغلقت ٢٧ موقعاً منذ صدور تقريرها السابق. ويشمل ذلك ١٦ موقعاً مشتركاً للشرطة تمّ نقلها إلى الشرطة الوطنية، و ٥ معسكرات لوحدة الشرطة المشكلة أغلقت بسبب إعادة أربع وحدات شرطة مشكّلة إلى وطنهم ونقل موقع الوحدة النيبالية في المقاطعة الشمالية من كاب هايسيان إلى كارتييه موران. ولا يزال يتعين إغلاق ستة مواقع بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كما سيتم نقل ٢٩ معسكراً إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، منها ١٣ موقعاً مشتركاً للشرطة. وأنشئت ثلاث مواقع مشتركة جديدة للشرطة، ولا تزال الجهود مستمرة من أجل إنشاء موقع رابع. ومن المقرر إغلاق مرفقين خلال الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتماشياً مع خطتها بشأن التصرف في الأصول، حددت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ٧٨٨٠ من الأصول التي ستُنقل إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، فضلاً عن أصول مهداة بقيمة ٧٠ مليون دولار تقريباً.

٤١ - ووصلت طائرتان مروحيتان تجاريتان إلى منطقة البعثة في ١١ أيلول/سبتمبر، لتحلًا محل قدرات الطيران العسكري التي كانت بنغلاديش توقّرها. وفي ضوء وقف عمليات المستشفى العسكري للأرجنتين في ١٥ آب/أغسطس، يُقدّم الآن مستوصف الأمم المتحدة والمستشفيات المحلية الخدمات الطبية من المستوى الأول والثاني، على التوالي، بينما يظل مستشفى من المستوى الثالث موجودا في سانتو دومينغو مستعدا لاستقبال حالات الإجلاء الطبي التي يقوم بها فريقٌ معني بالإجلاء الطبي الجوي قائم بموجب عقد تجاري.

رابعا - إنجازات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

٤٢ - إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٤ (٢٠٠٤)، وكُلفت بتهيئة بيئة آمنة ومستقرة يمكن أن تتحقق فيها العمليتان الدستورية والسياسية في هايتي، شاركت في مسعى مشترك مع السلطات الهايتية، لبناء أساس لتحقيق استقرار دائم ومستقبل أفضل للبلد.

٤٣ - وفي ذلك الوقت، كانت هايتي تعاني من عدم استقرار متجدد ومن عنف سياسي واسع النطاق. وكان الفرع التنفيذي للسلطة يخضع لقيادات مؤقتة، وكان البرلمان معطّلاً، ولم يكن المجلس الأعلى للقضاء قد أنشئ بعد. وانحصرت سلطة الدولة في أجزاء من العاصمة بور - أو - برنس، بينما ساد جوٌّ يتسم بغياب القانون وبالإفلات من العقاب في ما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. ولم تكن الشرطة الوطنية الضعيفة قادرةً على التصدي بفعالية للتهديدات الناشئة عن العصابات المسلحة في الأحياء الفقيرة في الحضر، بما فيها الاختطاف الذي بلغ ذروته بالإبلاغ عن ٧٢٢ حالة في عام ٢٠٠٦.

٤٤ - وعلى الرغم من هذه النكسات والتحديات الكثيرة، ومن بينها الكارثة التي سببها الزلزال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وستة أعاصير كبرى على الأقل، فقد أُحرز تقدمٌ كبير، وبنعم اليوم الشعب الهايتي بدرجة كبيرة من الأمن وبمزيد الاستقرار. وبعد ١٣ عاما من وصول بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، انحسر العنف السياسي إلى حد بعيد، وتضاءلت كثيراً التهديدات المباشرة لعصابات مسلحة تضرب جذورها في الشروخ الاجتماعية والانقسامات السياسية. وأسهم الدعم المقدم إلى الانتخابات في إجراء ثلاث عمليات لتسليم الرئاسة اتّسمت بطابع سلمي، منها عملية تسليم الرئاسة من رئيسٍ منتخب ديمقراطياً إلى رئيس من المعارضة في عام ٢٠١١، وإلى الرئيس موييز في شباط/فبراير ٢٠١٧. والآن، تضطلع فروع السلطة الثلاثة جميعها بالمهام المنوطة بها إلى حد بعيد، وقد أنشئت مجالس بلدية، كما أنشئت هيكل ديمقراطية على مستوى أصغر وحدة إقليمية في هايتي، وهي الأقسام البلدية، مما يدلّ على إحراز تقدم حقيقي، على الرغم من تعثر الانتخابات غير المباشرة في الوقت الراهن. واعتمدت أحكاماً دستورية لجعل الحكم أكثر شمولاً للجميع، عن طريق زيادة مشاركة المرأة من خلال نظام الحصص. وفي نفس الوقت، ومع انتخاب ثلاث نساء فقط لشغل مقاعد في مجلس النواب (المجلس الأدنى)، وامرأة واحدة فقط في مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى)، تلزم مزيد من التدابير الإلزامية لكفالة تطبيق تلك الأحكام.

٤٥ - وعززت الشرطة الوطنية الهايتية كوادر قيادتها بشكل كبير. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغ القوام الكلي للقوة نحو ١٤ ٠٠٠ ضابط شرطة، شكّلت النساء نسبة ٩,٥ في المائة منهم، مما ضاعف نسبة

ضباط الشرطة إلى عدد السكان لتبلغ ١,٣ ضابط شرطة لكل ١٠٠٠ نسمة؛ وذلك بالمقارنة بما عدده ٦٣٠٠ ضابط في عام ٢٠٠٤، منهم نسبة ٥,٦ في المائة من النساء، وكانت نسبة ضباط الشرطة إلى السكان ٠,٦ ضابط لكل ١٠٠٠ نسمة. وشهدت قوات الشرطة كذلك زيادةً في قدراتها في مجالي تخطيط العمليات المعقّدة وتنفيذها، بما في ذلك توفير الأمن للانتخابات والسيطرة على الحشود، وفي الوقت نفسه في أداء المهام الروتينية في مكافحة الجريمة، وفي حفظ النظام العام بصورة أكثر كفاءة. وفي الآونة الأخيرة، تعاون عنصر الشرطة في البعثة بشكل وثيق مع قوة الشرطة الوطنية من أجل مساعدتها في وضع وإطلاق أحدث خططها الاستراتيجية للتطوير (للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١)، مع التركيز بصفة خاصة على التطوير المهني، بسبل منها تحسين الإدارة والرقابة الداخليتين، وعلى توسيع نطاق تغطيتها الجغرافية.

٤٦ - ولا تزال استعادة سيادة القانون والحفاظ عليها، بسبل منها تعزيز وحماية حقوق الإنسان، تشكل عنصراً رئيسياً في عمل البعثة على مر السنين. وأحرز تقدم في مؤسسات معنية بالرقابة ذات أهمية حاسمة، من قبيل المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، ومكتب أمين المظالم، وهو المكتب الذي اعتمده التحالف العالمي لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ باعتباره مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الرتبة "ألف". وبُذلت أيضاً جهود في سبيل المضي قدماً بالإصلاحات التشريعية البالغة الأهمية، ولا سيما المتعلقة بالقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون السجون، التي تنتظر اعتمادها كلها من قبل البرلمان. وفيما يتعلق باستقلال السلطة القضائية، كان لثلاثة قوانين اعتمدت في عام ٢٠٠٧، دور رئيسي في إدارة وتنظيم النظام القضائي، الأمر الذي أدى إلى فتح، في عام ٢٠٠٩، كلية القضاة ومحكمة الأحداث الأولى والوحيدة حتى الآن خارج العاصمة، وإنشاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية في عام ٢٠١٢، مما سيتطلب قدراً كبيراً من الدعم المستمر لتمكينه من الاضطلاع بدوره كاملاً بوصفه الجهة القيمة على نظام قضائي مستقل ومحاميد.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٨، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الدعم للحكومة في اتخاذ الخطوة الأولى لإنشاء مكتب للمساعدة القانونية في سيتي سولاي من أجل توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى القضاء. وبعد ثلاث سنوات، أنشئ ٢٠ مكتباً للمساعدة القانونية على الصعيد الوطني بدعم من البعثة وغيرها من الشركاء لسد الثغرات الرئيسية التي تحول دون إمكانية لجوء الغالبية العظمى من الهايتيين إلى القضاء. واليوم، يعرض على البرلمان مشروع قانون بشأن المساعدة القانونية، وسيضفي هذا القانون، عند اعتماده، طابعاً مؤسسياً على هذه المساعدة في السياق الأوسع لإصلاح العدالة. ومنذ عام ٢٠١٤، ركزت البعثة، من خلال نهج نموذجي للولاية القضائية، دعمها للنظام القضائي في أكبر ثلاث مدن في البلد وهي بور - أو - برنس، وكاب هايسيان، ولي كاي، مدعمةً تقديم المساعدة القانونية إلى الأفراد في الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، ومُخَفِّضَةً بالتالي عدد الأفراد المحتجزين لمدة تجاوزت العامين بنسبة ٣٧ في المائة.

٤٨ - ومنذ عام ٢٠٠٤، تقدم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الدعم للحكومة في تنفيذ آليات حقوق الإنسان من قبيل الاستعراض الدوري الشامل، وفي إنشاء اللجان المعنية بالإشراف على تنفيذ معاهدات محددة، مثل اتفاقية حقوق الطفل. وساعدت البعثة المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على تعزيز الآليات الداخلية الخاصة بكل منها لإجراء التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الشرطة والقضاة. وساعدت مكتب أمين المظالم في تطوير قدراته على التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق

الإنسان. وأخيراً، قدمت البعثة الدعم إلى منظمات المجتمع المدني في تعزيز قدرتها على التصرف كأوصياء على احترام الحقوق الأساسية بموجب القانون الهايتي ومن خلال آليات إقليمية ودولية لحقوق الإنسان.

٤٩ - ويمثل برنامج الحد من العنف المجتمعي الذي استحدثته البعثة في عام ٢٠٠٩، نهجا بارزا في دعم الأمم المتحدة لهايتي، ويشكل نموذجا لعمليات حفظ السلام في المستقبل. وبعد قيام البعثة بتقديم أفراد نظاميين من أجل ردع عنف العصابات، استهدف البرنامج الأحياء الحضرية الفقيرة داخل وخارج بور - أو - برنس، في المناطق التي كانت مسيسة تاريخيا أو خاضعة لتأثير العناصر الإجرامية المنظمة. وأفادت المشاريع المجتمعية الشعبية للبرنامج، الذي يهدف إلى بناء أسس اجتماعية للسلام ومكافحة حركة العصابات والإجرام، أكثر من ٦ ملايين من الهايتيين، منهم ٣,٨ مليون امرأة، في التصدي لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وضعف الهياكل الأساسية، وهشاشة المؤسسات الأمنية، ومحدودية فرص اللجوء إلى القضاء.

٥٠ - ونفذت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ١ ٧٨٨ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، على نحو يتماشى مع ولايتها والأولويات التي حددتها السلطات والمجتمع المدني. وركزت المشاريع أساساً على سيادة القانون والحكم الرشيد والهياكل الأساسية العامة والأنشطة المدرة للدخل وحماية البيئة وتوفير مياه الشرب لمنع الأمراض المنقولة بالمياه، بما فيها الكوليرا. واستفاد منها بصورة مباشرة نحو ٧ ملايين شخص، منهم ٣,٧ مليون امرأة، بمجموع قدره ٨٢٢ ٥٩٠ ٤٩ دولاراً.

٥١ - ومن خلال العمل يدا بيد مع هايتي وتوفير الدعم الوثيق للجهود التي تبذلها في سبيل تحقيق الاستقرار في بسط سلطة الدولة، ولا سيما في المراكز الحضرية التي تسيطر عليها العصابات، وفي تعزيز مؤسساتها وتطوير وتوفير التأهيل المهني للشرطة الوطنية، قام الممثلون الخاصون الموفودون من قبلي بالسعي إلى تعزيز الحوار باعتباره حلاً سلمياً يساهم في نزع فتيل التوترات بين العناصر السياسية المتنافسة، التي كثيراً ما تحول دون إحراز تقدم في التطور السياسي والديمقراطي للبلد. وفي التواصل مع السلطات الهايتية والأحزاب السياسية والبرلمانيين والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، لم يتوانوا عن الدعوة إلى تحقيق توافق وطني من أجل تعزيز ثقافة سياسية ديمقراطية وبناء الدعم من أجل رؤية مشتركة للبلد. وخلال الفترة الحالية لولاية ممثلي الخاص، أجريت ثلاث عمليات حوار. وساعدت هذه العمليات على تهيئة الظروف اللازمة لتنظيم الدورة الانتخابية بنجاح، الأمر الذي اتاح اليوم فرصة للتصدي للتحديات الهائلة التي لا تزال تواجه البلد.

٥٢ - وبمغزل عن هذه الإنجازات الكثيرة والفعالية، لا تزال حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يجري تناولها في الفقرة ٥٨، وتفشي وباء الكوليرا الذي أودى بحياة أكثر من ٦٠٠ ٩ شخص منذ عام ٢٠١٠، يلقيان بظلالهما على العلاقة بين الأمم المتحدة وشعب هايتي. وإنني أشاطر سلفي الإعراب عن الأسف العميق للمعاناة الرهيبة التي تحملها شعب هايتي من جراء الوباء. والأمم المتحدة عليها مسؤوليه أخلاقية تجاه الضحايا، وكذلك في تقديم الدعم لهايتي في التغلب على الوباء وبناء نظم سليمة للمياه والمرافق الصحية والصحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد من جديد التزامي بمعالجة هذه المسألة من خلال النهج الجديد.

خامسا - التخطيط لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

٥٣ - حقق التخطيط لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي تقدما كبيرا، يتماشى مع معايير الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، والأهداف الاستراتيجية والإطار المفاهيمي، اللذين أشرت إليهما بالتفصيل في تقريرتي السابق. ولقد أنشئ الفريق المتقدم، المؤلف من الوظائف الفنية ووظائف الدعم الرئيسية للبعثة المقبلة، وعددها ١٥ وظيفة، في أيلول/سبتمبر، ومنها نائب ممثلي الخاصة، السيد مامادو ديالو، من غينيا، الذي سيعمل أيضا بوصفه المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسعى هذا الفريق إلى كفالة أن تعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ابتداء من اليوم الأول من ولايتها، بسبل منها التعاون في الميدان مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، من أجل أن يتم تسليم العمل بطريقة سلسلة. ويعمل أيضا على التحضير لاستكمال بناء البعثة من الناحيتين السياسية والتشغيلية.

٥٤ - وفي هذا الصدد، تؤكد على أهمية توقيع اتفاق مركز القوات المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي قبل ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتمشيا مع الممارسة السابقة، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧، وبالنيابة عني، بإرسال كتاب خطي إلى وزير الشؤون الخارجية في هايتي، يقترح فيه تطبيق الاتفاق القائم بين الأمم المتحدة وحكومة هايتي بشأن مركز بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مع تعديل ما يجب تعديله، على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

٥٥ - ويستند التخطيط العام إلى ملاك موظفين يضم ٣٥١ موظفا مدنيا، من بينهم ١٦٠ موظفا دوليا و ١٨٥ موظفا وطنيا و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة، رهنا بالاستعراض التشريعي للميزانية الكاملة للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وستتمركز جميع العناصر المدنية، بما في ذلك العنصر الفني والأمني وعنصر الدعم، في موقعين رئيسيين في بور - أو - برنس، وستكون تلك العناصر مجهزة بالقدرة على التنقل اللازمة من أجل تلبية الاحتياجات في المقاطعات الـ ١٠ في البلد. ووفقا لاستراتيجية الموارد البشرية الخاصة بالموظفين المدنيين الدوليين الذين يتم اختيارهم من قوائم المرشحين المقبولين وفي إطار عملية تنافسية مماثلة ستُنفذ في ما يتعلق بالموظفين المدنيين الوطنيين، جرى الإسراع باستقدام أفراد البعثة لكفالة أن يتم نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بشكل متداخل، بحيث تتواجد المجموعة الأولى من الوظائف الرئيسية على أرض الواقع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لكفالة الاستمرار الكامل للعمليات. وسيتم بلوغ الملاك الكامل للوظائف في البعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٥٦ - وفي أيلول/سبتمبر، وصل قوام عنصر الشرطة إلى المستويات والمواقع المتوخين لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وستكون الشرطة جاهزة وقادرة على أداء مهامها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وسيعمل ضباط من أفراد الشرطة وبعض خبراء الشرطة المدنيين التعاقديين في مواقع مشتركة قائمة في ١٧ مرفقا تابعا للشرطة الوطنية الهايتية في العاصمة وفي المقار الإدارية للمقاطعات التابعة للشرطة الوطنية. أما فيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكلة السبع، التي تشمل وحدة مجهزة بقدرات الأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة، فسوف تكون مقار ثلاث منها في بور - أو - برنس (المقاطعة الغربية)، بينما ستكون مقار الوحدات الأربع الأخرى في المقاطعة الشمالية ومقاطعات أرتيبونيت ونيب وجراند آنس. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إيفاد قوام يضم ٣٨ موظفا من موظفي السجون الذين توفرهم الحكومات إلى ١٨ سجنا و ٤ مرافق احتجاز تابعة للشرطة. واتخذت خطوات لضمان الأصول

الجوية اللازمة لنشر قوات الأمن بسرعة في جميع أنحاء هايتي دعماً للشرطة الوطنية الهايتية، ولحماية المدنيين ضمن قدرات البعثة وفي مناطق انتشارها، بما يشمل موظفي الأمم المتحدة وأصولها. وعلى الرغم من قيام طائرتين تجاريتين حالياً بتوفير القدرات اللازمة للطيران، فإن إدارة عمليات حفظ السلام قدمت أيضاً إلى الدول الأعضاء طلبات لتزويدها بطائرات عمودية للشرطة تكون أكثر فعالية في نقل أنواع معينة من معدات مكافحة الشغب والأفراد المسلحين لنشرهم في حالات الطوارئ.

٥٧ - وعملت إدارة شؤون السلامة والأمن مع المسؤول المكلف من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تقليل المناطق الأمنية الجغرافية من خمسة إلى اثنتين ليعكس الوجود المنقح لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والفريق القطري. ويتيح هذا الأمر نهجاً أكثر مركزية لتلبية احتياجات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، يندرج استخدام الأفرقة الأمنية المتنقلة، مع التركيز على الأنشطة التمكينية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ضمن الهيكل الأمني للبعثة الجديدة، ويجري أيضاً وضع آليات لتعزيز التنسيق مع الكيانات الأمنية الهايتية.

سادساً - السلوك والانضباط

٥٨ - تمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير المعنون "التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين: نهج جديد" (A/71/818 و Corr.1 و Add.1)، عينت البعثة مدافعا عن حقوق الضحايا، وهي وظيفة ستنتقل إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وواصلت أيضاً تعزيز دعمها لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين بالتعاون مع الفريق القطري. وتشكل احتياجات هؤلاء الضحايا شاغلاً رئيسياً للمنظمة، التي تعزز جهودها لكفالة توفير الدعم اللازم لهم، من خلال سبل منها الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي أنشأه سلفي في عام ٢٠١٦، ومن خلال قيامي بتعيين جين كونورز، من أستراليا، بوصفها أول مدافعة عن حقوق الضحايا لدى الأمم المتحدة. وعملت البعثة على تحقيق الامتثال الكامل لسياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسائر أشكال سوء السلوك، وقد انخفض عدد الحالات كثيراً خلال السنوات السبع الماضية. وتعرب الأمم المتحدة عن أسفها العميق إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي حدثت خلال نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتلتزم بقوة بدعم ضحايا هذا الاستغلال والانتهاك.

سابعاً - الجوانب المالية

٥٩ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها ٣٠٢/٧١، بالدخول في التزامات للإنفاق على البعثة بمبلغ لا يتجاوز مجموعه ٩٠ مليون دولار خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٦٠ - وحتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ١١٩,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٤٠٩٥,٥ مليون دولار.

٦١ - وُسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه و٢٠١٧، بينما سُددت تكاليف المعدّات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٦٢ - أدى الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى حكومة هايتي وشعبها إلى تعزيز، وفي بعض الحالات، إلى إنشاء مؤسسات الدولة، التي تعد أساسية لضمان سير العمليات السياسية والدستورية في البلد. ومن الأهمية بمكان أن يستفيد البلد استفادة كاملة من الفرصة الحالية التي نشأت عن استقراره النسبي من أجل دفع عجلة الحوار بشأن التدابير الإضافية اللازمة لتوطيد المكاسب التي تحققت في الأمن والاستقرار على مدى السنوات القليلة الماضية، وإيجاد قدر أكبر من التماسك الاجتماعي والسياسي، وتعزيز مؤسسات الدولة بشكل حقيقي حتى تتمكن من تلبية احتياجات شعب هايتي.

٦٣ - وفي هذا الصدد، فإن الخطوات التي اتخذها البرلمان والمجلس الأعلى للسلطة القضائية من أجل إنشاء المجلس الانتخابي الدائم تبعث على التشجيع. ويتعين اتخاذ خطوات مماثلة الآن من أجل إنشاء المجلس الدستوري. ومن المهم أن تعمل جميع فروع السلطة الثلاثة معا بطريقة شفافة وشاملة للجميع، مع الحفاظ على استقلالها، في غضون أقصر إطار زمني ممكن من أجل إنشاء هاتين المؤسساتين. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور فعال في دعم توطيد استقرار البلد. وبالمثل، فإنني أدعو السلطات الهايتية إلى الإسراع بإتمام عملية الانتخابات غير المباشرة من أجل توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات الهامة، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون، ومن ثم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين في البلد.

٦٤ - وإنني أحيط علما بدعوات الرئيس موييز المستمرة إلى الوحدة الوطنية وعوده باعتماد عملية إصلاح مؤسسي، وكذلك مبادرته الرامية إلى معالجة عدد من المسائل الرئيسية التي يواجهها البلد عن طريق إنشاء لجان رئاسية مختلفة، تضم ممثلين من مختلف القطاعات على الصعيد الوطني. وأرجو أن تتمكن هذه اللجان من الإسهام بصورة مجدية في إجراء حوار وطني طال انتظاره. وأحيط علما أيضا بدعوات شريحة واسعة من المجتمع الهايتي إلى إجراء إصلاحات من أجل تبسيط الدورة الانتخابية وإنشاء مجلس انتخابي دائم وتعزيز هيئات الرقابة القانونية، من بين أمور أخرى، بهدف تحقيق استقرار المؤسسات الديمقراطية في البلد وإصلاح إدارتها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإنني أشجع الرئيس والبرلمان على دراسة أكثر السبل فعالية وسرعة للمضي قدما في بدء حوار وطني شامل. وتستلزم هذه العملية إجراءات شاملة من جانب جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل وضع برنامج استشاري قادر على تحقيق نتائج ملموسة للتنمية والاستقرار المستدامين.

٦٥ - وأرحب بمبادرة التوعية التي أطلقها مجلس الشيوخ من أجل التشاور مع المجتمع المدني والخبراء القضائيين بشأن مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية، اللذين ينتظران اعتمادهما من قبل البرلمان. ولا يمكنني المغالاة في التأكيد على أهمية اعتماد هذين التشريعين، اللذين طال انتظارهما، من أجل النهوض بالإصلاحات التشريعية الحاسمة. وأشجع مجلسي البرلمان على الاتفاق على استراتيجية فعالة وجدول زمني واقعي من أجل استعراض مشروعَي القانونين واعتمادهما على سبيل الاستعجال.

وإنني أتطلع إلى تصويت مجلس النواب على مشروع القانون بشأن المساعدة القانونية الذي سبق اعتماده من قبل مجلس الشيوخ، مما سيوفر إطاراً لإنشاء آلية تنسيق، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة في الحد بفعالية من حالات الحبس الاحتياطي المطول. وسيكون لكل هذه الجهود، مجتمعة، أثر إيجابي على النظام القضائي المتوخى منذ وقت طويل.

٦٦ - وعقب عدم تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، أشيرُ إلى أنه لم يتم بعد تعيين بديل محل أمين المظالم الوطني المعني بحقوق الإنسان، وأشجع السلطات الهايتية على الإسراع بإتمام العملية الجارية من أجل شغل هذه الوظيفة المستقلة الهامة. وبينما أرحب بمشاركة هايتي المستمرة مع الآليات الدولية، مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان، فإنني أشجع مؤسسات الدولة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني على المشاركة بشكل هادف مع عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من أجل دعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في هايتي، بسبل منها مكافحة الإفلات من العقاب.

٦٧ - ويتعين اتخاذ إجراءات إضافية من أجل حماية وتعزيز حقوق المرأة. وما زال الافتقار إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية الرسمية، وأوجه القصور المؤسسية، وتكرر حوادث العنف الجنسي والجنساني، وغياب الإرادة السياسية، تشكل عقبات تعترض تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في صنع القرارات بالنسبة لمستقبل البلد. وعلى الرغم من أن النساء تشكلن نسبة ٥٢ في المائة من السكان، فإن مشاركتهن تتدنى في جميع فروع السلطة الثلاثة عن المقتضيات الدستورية. ومن الضروري أن تضع السلطات الهايتية تدابير ملزمة من أجل تطبيق الحصة الدستورية الدنيا التي تنص على نسبة ٣٠ في المائة من النساء في المناصب العامة. وانتخاب نساء بأعداد كافية في المجالس والجمعيات البلدية والمحلية للوفاء بهذا المتطلب يهيئ أساساً متيناً لبناء مستقبل مشاركة المرأة على الصعيد الوطني. وينبغي السعي إلى اعتماد وإصدار مشروع قانون المساواة بين الجنسين، وكذلك تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (٢٠١٤-٢٠٣٤)، وخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (٢٠١٧-٢٠٢٠)، من أجل زيادة النهوض بتمكين المرأة والتصدي لعدم المساواة بين الجنسين.

٦٨ - ومن الأهمية بمكان استمرار الحكومة في تحديد أولويات التطوير المؤسسي والتأهيل المهني للشرطة الوطنية وحماية الطابع غير السياسي لتلك المؤسسة. وسيكون توفير موارد مالية كافية للشرطة وإدارة السجنون بمثابة أحد المؤشرات على التزام الحكومة. وأرحب باعتماد خطة التطوير الاستراتيجية الجديدة للشرطة الوطنية التي تغطي الفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١. ومع بدء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في تنفيذ ولايتها، فإنني أتطلع إلى العمل مع الحكومة والشرطة الوطنية، بما في ذلك نظام السجنون وكذلك مع الشركاء الدوليين لهايتي، في دعم التنفيذ المركز من جانب البعثة. وتمشيا مع طلب مجلس الأمن بالانتقال الناجح والمسؤول إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ومن أجل تسهيل القيام في الوقت المحدد بنشر البعثة الجديدة وأفرادها، فإنني أشجع حكومة هايتي على الاستجابة بشكل إيجابي، قبل ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، لاقتراحي بأن يطبق الاتفاق المتعلق بمركز بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، مع تعديل ما يلزم تعديله.

٦٩ - وإذ أضع في اعتباري احتياجات الشرطة الوطنية، بما في ذلك إدارة السجنون، في كل من مجال تنمية القدرات، والحاجة إلى التغلب على أوجه القصور الهيكلية في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان وقطاع العدل لكي يكون عمل الشرطة فعالاً، أدعو الشركاء الدوليين لهايتي إلى تكثيف الدعم

الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يقدمونه من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة في هذه المجالات، بما في ذلك عن طريق تعزيز النظام القضائي ومؤسسات المساءلة المستقلة والشرطة الوطنية بغرض وضع حد نهائي لجميع أشكال الإفلات من العقاب وكفالة إقامة العدل وتوفير السلامة العامة للجميع.

٧٠ - وأحيط علما بالخطوات التي اتخذتها حكومة هايتي من أجل إعادة تشكيل القوات المسلحة، بينما بلغتني أصوات الحذر والقلق التي أثارها أصحاب المصلحة في هايتي إزاء سير العملية. ومن الأهمية بمكان أن تصبح العملية مشروعاً وطنياً موحداً، بمنأى عن السياسات الشخصية أو الحزبية، من أجل مواجهة تحدي إقامة هيئة غير سياسية، على النحو المتوخى في الدستور وبما يكسب ثقة السكان. وينبغي ألا تضر هذه المبادرة بالجهود المبذولة، أو تعيد توجيه الموارد، التي كانت ستتاح خلاف ذلك، لتعزيز الشرطة الوطنية، أو لتنفيذ الأولويات الإنمائية الأوسع نطاقاً.

٧١ - ولن يتشكل أمن هايتي وبرنامجهما السياسي والإنمائي إلا عن طريق سلطاتها الوطنية وبسواعد الشعب الهايتي نفسه. وسيتعين على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري الاعتماد على القيادة الهايتية في توطيد مكاسب الاستقرار التي تحققت منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفي توطيد المؤسسات الوطنية ذات الصلة. والشراكة مع المجتمع الدولي والدعم المتواصل والمنسق من الدول الأعضاء من الأمور البالغة الأهمية. ولذلك، فإنني أدعو الشركاء الدوليين لهايتي إلى مواصلة تحسين دعمهم في مساعدة البلد على اغتنام هذه الفرصة بالكامل من أجل وضع مؤسساتها المعاد تشكيلها في خدمة تنميتها وتلبية تطلعات شعبها.

٧٢ - ومنذ تعيين المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة إلى هايتي في تموز/يوليه، جوزيت شيران، قامت بوضع استراتيجية واضحة تتألف من ثلاثة أجزاء في ما يتعلق بوباء الكوليرا: (أ) ضمان استمرار احتواء مرض الكوليرا، ليكون انتقاله في طريقه إلى الانتهاء؛ و (ب) جمع الأموال وإجراء المشاورات مع المجتمعات المحلية والضحايا للتمكين من تنفيذ المسار ٢ لنهج الأمم المتحدة الجديد لإزاء الكوليرا؛ و (ج) إعداد عملية لاستخلاص الدروس المستفادة تؤدي إلى تحسينات ملموسة في الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على استعراض استراتيجية منتصف المدة لخطتها الوطنية للقضاء على الكوليرا للمساعدة في تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة والأمم المتحدة ليصطف وراء استراتيجية مرتبة الأولويات ومحددة التكاليف.

٧٣ - ومع اقتراب ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من الانتهاء، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة في هايتي، ساندرأ أونوريه، على ما قدمته من مساهمات ثمينة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني إلى جميع الممثلين الخاصين السابقين على مساهماتهم في تحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك إلى الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين الذين عملوا مع البعثة منذ عام ٢٠٠٤ على التزامهم الثابت بتحقيق ولاية البعثة على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية. وقد عملوا بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، الذين أعرب عن امتناني لهم على قدم المساواة. وفي الختام، أود أن أشيد إشادة خاصة بزميلنا وصديقنا الحبيب، الممثل الخاص السابق في هايتي، هادي العنابي، الذي كرس حياته في خدمة حفظ السلام أثناء زلزال عام ٢٠١٠، وأشيد بجميع زملائنا الذين قضاوا نحبهم أثناء تأدية مهامهم في خدمة منظومة الأمم المتحدة في هايتي. وأعلم أن ما بذلوه من جهود والتضحية بأرواحهم لن يذهب سدى، وأن عودة البلد الكاملة إلى السلام والازدهار ستكون تراثهم الدائم الذي خلفوه وراءهم.

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي،
في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البلد	ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال
بنغلاديش	١	١٦		١٤٠
بنين		١٦		
البرازيل		٢		
بوركينافاسو	١	١٢		
الكاميرون	٢	٤		
كندا	٦	٣٤		
تشاد		٢		
كولومبيا	٤	٢١		
جيبوتي		٢		
السلفادور	١	٦		
إثيوبيا		٦		
فرنسا		٢		
ألمانيا	٢	١		
غانا		١		
غينيا		٤		
الهند		٦		٢٩٣
إندونيسيا	١	٤		
الأردن		٢٧		١٥٣
مدغشقر	١	٩		
مالي	٢	٣٦		
نيبال		١٧	١٣	١٢٧
النيجر	٨	٣٣		
نيجيريا	١	١		
النرويج	٣	٣		
باكستان		١		٢٢
الفلبين	١	١١		
البرتغال		١		
رومانيا		٦		
الاتحاد الروسي	١	٦		

البلد	ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلّة	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال
رواندا			٢١	١١٩
السنغال		٧	١٤	١٤٣
صربيا		١		
سلوفاكيا		٢		
السويد	٥	٥		
توغو	٧	٣		
تونس		١٠		
تركيا		٨		
الولايات المتحدة الأمريكية		٦		
أوروغواي		٢		
المجموع	٤٧	٣٣٤	٤٨	٩٩٧
		٣٨١		١٠٤٥
			١٤٢٦	



Map No. 4224 Rev. 30 UNITED NATIONS
September 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)